الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة
aman أمان
Transparency Palestine

نشرة إخبارية
عدد خاص

في استطلاع للرأي العام اجرته أمان حول الفساد

العدد الثامن ـ نيسان 2009

- مستوى الفساد ازداد خلال العام 2008.
- ارتفاع مستوى الفساد في الأحزاب والفصائل الفلسطينية
- تقديم الخدمات العامة وأشغال الوظائف ما زالت المجال الأوسع لظاهرة الواسطة والمحسوبية.
- الاقتصاد الوطني هو القطاع الأكثر تضرراً بفعل الفساد
- الإشاعة هي أهم مصادر معلومات المواطنين حول قضايا الفساد
- الفساد منتشر في القطاع العام والخاص والأهلي بنسب متفاوتة
- ازدياد نسبة المستعدين للإبلاغ عن حالات فساد

أجرى الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان استطلاعا حول آراء المواطنين بقضايا تتعلق بحالة الفساد في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2008. حيث أظهرت العديد من التقارير والدراسات واستطلاعات الرأي التي أعدت لصالح أمان أن هناك انتشار للفساد في قطاعات العمل الفلسطيني كافة سواء العام، الخاص، المنظمات الأهلية، الإعلام، الأحزاب السياسية، الخ.

غير أن هذه الدراسات والاستطلاعات أظهرت أن أكثر القطاعات التي ينتشر فيها الفساد بشكل كبير هو القطاع العام وخاصة في المستويات العليا القيادية المدنية والأمنية، وتعتبر الواسطة والمحسوبية والمحاباة في مجال التعيينات الحكومية والخدمات العامة أبرز أشكال الفساد انتشارا في جسم السلطة، يليها اختلاس المال العام مصحوبا باستغلال المنصب العام، إضافة إلى الرشوة وغياب النزاهة والعلنية في العطاءات والمشتريات الحكومية.

وكان من المفترض أن يشمل هذا الاستطلاع الضفة الغربية وقطاع غزة ولكن وبسبب العدوان الاسرائيلي على غزة تم الاتفاق على أن يتم تنفيذ الاستطلاع في منطقة الضفة دون القطاع على أن يتم تنفيذ هذا الاستطلاع في غزة حالما تسمح الظروف بذلك.

يقوم هذا الاستطلاع (واستكمالا للاستطلاعات السابقة التي أظهرت وجود الفساد في المجتمع الفلسطيني بنسب وأشكال مختلفة) على التعرف على أكثر أشكال الفساد انتشارا وأي القطاعات التي ينتشر فيها الفساد أكثر من القطاعات الأخرى خلال العام 2008، وأي المجالات التي كانت أكثر تضررا من الفساد خلال العام 2008، الآليات التي تتبعها المؤسسات المختلفة لمكافحة الفساد. كذلك يركز هذا الاستطلاع على قضية التبليغ عن الفساد وحماية المبلغين عن حالات فساد، إضافة إلى مؤشرات أخرى تسلط الضوء على آراء الجمهور حول قضايا الفساد في مجتمعنا الفلسطيني التي من شأنها مساعدة مؤسسات المجتمع المدني والحكومي وكافة المهتمين بمكافحة الفساد في العمل وبجدية على مكافحة الفساد. وفوق ذلك، يهدف هذا الاستطلاع إلى فحص حجم ودرجة التغيير في مستوى الفساد خلال العام الفائت (2008) سواء كان ذلك تغييرا ايجابيا أم سلبيا.

نفذت **مؤسسة ألفا للأبحاث والتطوير** هذا الاستطلاع لصالح ائتلاف أمان في الفترة ما بين 6/2/2009 إلى 10/2/2009 على عينة حجمها 1028 شخصاً من أعمارهم 18 عام فأكثر ويقيمون في الضفة الغربية والقدس.

ملخص نتائج الاستطلاع

- **الواسطة، المحسوبية، والمحاباة في المعاملات العامة والتعيينات هي أكثر أشكال الفساد انتشارا في القطاع الحكومي**، هذا ما أكده استطلاع الرأي حول واقع الفساد في فلسطين للعام 2008 حيث أكد (54.8 %) من المبحوثين أنهم يعتقدون بأن الواسطة هي أكثر أشكال الفساد انتشارا في القطاع الحكومي، وفي نتيجة مفاجئة إلى حد ما أفاد 19.9 % من المبحوثين أن الرشوة كانت ثاني أكثر أشكال الفساد انتشارا في هذا القطاع، بينما جاء انفاق المال العام على المصالح الخاصة ثالثا من حيث الانتشار بنسبة 14.0%، وفيما يخص استخدام المصادر والممتلكات العامة شخصيا فقد جاء ترتيبها رابعة من حيث ابرز أشكال الفساد المنتشرة في القطاع الحكومي وذلك بنسبة 11.3 % .

أما فيما يخص القطاع الأهلي وأشكال الفساد المنتشرة في مؤسساته فقد جاءت نتائج الاستطلاع كالآتي:

- 33.8 % من المبحوثين يرون أن الواسطة والمحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات هي ابرز أشكال الفساد المنتشرة في هذا القطاع، تلاها وبنسبة قريبة جدا وصلت إلى 33.3 % من اعتبر أن الواسطة، المحسوبية، والمحاباة في المعاملات العامة والتعيينات للوظائف كانت الأبرز. أما فيما يخص استخدام مصادر المؤسسة لأغراض شخصية فقد حل كثالث ابرز أشكال الفساد المنتشرة في المؤسسات الأهلية بنسبة 17.8 %، بينما احتلت الرشوة رابع ابرز أشكال الفساد في القطاع الأهلي بنسبة وصلت إلى 14.8%. في حين أن اقل من 1.0% من المبحوثين قالوا أنهم لا يعرفوا عن أشكال الفساد المنتشرة في القطاع الأهلي.

وعن ترتيب أشكال الفساد من الأكثر انتشاراً إلى الأقل انتشاراً في القطاع الخاص،

- بينت الدراسة أن 31.0 % من المبحوثين يرون الواسطة، المحسوبية والمحاباة هي أكثر أشكال الفساد انتشاراً، تلاها وبنسبة 21.0 % تخصيص مكافئات كبيرة لأعضاء مجلس الإدارة، في حين أن المحسوبية والمحاباة في التعيين في القطاع الخاص جاءت ثالثة بنسبة 18.5 % ، بينما احتلت ظاهرة استخدام مصادر الشركة للأغراض شخصية (سيارة، تلفون) الشكل الرابع من أشكال الفساد الأكثر انتشارا في القطاع الخاص، وجاءت الرشوة خامسة بنسبة 14.2 % ، بينما أفاد ما نسبته 0.1 % من المستطلعين أنهم لا يعرفوا أشكال الفساد الاكثر انتشارا في القطاع الخاص.

وعن ترتيب المؤسسات التي انتشر فيها الفساد خلال العام 2008 من الأكثر انتشاراً إلى الأقل انتشاراً،

- فقد قال 33.9% أن مؤسسة الرئاسة هي أكثر مؤسسة انتشر فيها الفساد خلال العام 2008، في حين أن 21.5% من المستطلعين قالوا المؤسسات الرسمية الوزارية المدنية هي أكثر المؤسسات التي انتشر فيها الفساد خلال نفس العام، بينما أفاد 18.0 % أنهم يعتقدون أن الأحزاب والفصائل الفلسطينية كانت الأكثر فسادا. في حين جاءت آراء 11.0 % من المستطلعين لتفيد أن المؤسسات الرسمية الأمنية والعسكرية هي الأكثر فسادا، أما المؤسسة التشريعية (المجلس التشريعي والنواب) فقد رشحت بنسبة 4.6 % من آراء المستطلعين كالأكثر فساد، في حين توجه 4.3 % من المستطلعين لاعتبار المؤسسة القضائية هي الأكثر فسادا، وأخيرا جاءت كل من مؤسسات القطاع الأهلي والمؤسسات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية حيث حصلت كل منها على نسبة 1.6 % من آراء المستطلعين الذين اعتبروها الأكثر انتشارا للفساد، في حين أفاد 0.4 % أن هناك مؤسسات أخرى غير التي ذكرت تعتبر من وجهة نظرهم الأكثر انتشارا للفساد.

أما فيما يخص الخدمات المقدمة للمواطنين وانتشار الفساد فيها خلال العام 2008 فقد جاءت نتائج الاستطلاع كالآتي:

- 47.8 % من مجمل المستطلعين أفادوا بأن التعيينات والوظائف هي أكثر خدمة انتشر فيها الفساد خلال العام 2008، بينما يرى 24.3 % أن توزيع المساعدات الاجتماعية العينية والمالية كانت أكثر خدمة عانت من الفساد خلال نفس العام، في حين أفاد 6.3 % من المستطلعين أن الفساد انتشر في الخدمات المقدمة من الشرطة وأجهزة الأمن، بينما حصلت كل من خدمات الصحة والتعليم على نسبة 5.3 % و3.4 % على التوالي. 3.0 % من المستطلعين اعتبروا أن خدمات الجمارك والضريبة هي الأكثر انتشارا للفساد، 1.4 % من المستطلعين قالوا أن خدمات المحاكم الفلسطينية كانت الأكثر فسادا، وأخيرا وبنسبة 1.0 % من المستطلعين يعتقدوا أن خدمات تسجيل الأراضي كانت الأكثر فسادا ما بين الخدمات المقدمة خلال العام 2008، 0.4 % فقط من مجموع المستطلعين أفادوا بأنهم لا يعرفون.

حول مصادر معلومات المواطنين حول انتشار الفساد جاءت النتائج كالآتي:

- 92.6 % من المبحوثين أفادوا أن مصدر معلوماتهم حول انتشار الفساد هو من حديث المواطنين، 53.7 % قالوا انهم حصلوا على المعلومات في مطبوعات أو نشرات حول انتشار الفساد، بينما أفاد 48.0 % أنهم شاهدو حالة فساد، في حين أن 36.% قالوا أن احد أقاربهم تعرض لحالة فساد، واخيرا جاءت النتائج لتشير بان 27.4% من المستطلعين قالوا أنهم كانوا ضحية لحالة فساد.

وحول الأسباب التي ساهمت في انتشار الفساد:

- افاد 31.5% من المبحوثين أن غياب سيادة القانون والمحاسبة هو السبب الأول في انتشار الفساد، الاحتلال الإسرائيلي كان السبب الثاني لانتشار الفساد وذلك حسب رأي 29.3 % حيث أفادوا أن الاحتلال لعب دور في خلق بيئة مشجعة على الفساد، 15.0% قالوا ان ضعف المؤسسات الرقابية هو السبب، بينما رأى 12.3 % أن عدم وجود تشريعات عقابية كافية كان السبب، 7.8 % يروا أن عدم وجود هيئة مستقلة لمكافحة الفساد، و تدفق كثير من المنح والهبات الخارجية في وقت قصير وبمشاركة من مؤسسات دولية كانوا من أهم الأسباب. (وتجدر الإشارة إلى أن المبحوثين أجابوا على كل سؤال في هذا المؤشر بنعم أو لا).

فيما يخص التغيرات التي طرأت على مستوى الفساد عامة خلال العام 2008 أفادت النتائج بالتالي:

- 55.8 % من المبحوثين أفادوا أن مستوى الفساد ازداد خلال العام 2008، 19.0 % قالوا انه انخفض، 20.3 % قالوا انه لم

يحصل تغيير على مستوى الفساد، بينما افاد 4.2% أنهم لا يعرفون، في حين رفض 0.8% الاجابة على هذا السؤال.

اما بالنسبة للقطاعات الأكثر تضررا بفعل الفساد فقد جاءت النتائج كالآتية:

- اظهرت الدراسة أن 41.6 % من مجمل المبحوثين يرون أن الوضع الاقتصادي هو الأكثر تضرراً من الفساد، 17.1 % قالوا ان الوضع السياسي هو المتضرر الأكبر، بينما أفاد 16.0 % قالوا ان الفئات المهمشة (النساء والأطفال) كانت الأكثر تضررا، في حين افاد 12.5 % أن حقوق الإنسان والحريات كانت المتضرر الأكبر، 6.7 % من المستطلعين قالوا الثقافة والقيم المجتمعية، واخيرا أفاد 6.0 % أن ثقة الدول المانحة كانت المتضرر الأكبر من انتشار الفساد خلال العام 2008.

وعن علاقات المبحوثين المباشرة مع الفساد:

- أفاد 12.6 % من مجمل المبحوثين أفادوا أنهم تعرضوا هم أو احد أفراد أسرتهم إلى حالة فساد بحكم عملهم خلال العام 2008.
- 27.4 % من مجمل المبحوثين أفادوا أنهم كانوا ضحية لحالة فساد خلال العام 2008.
- بينت النتائج أن 67.9 % من مجمل المبحوثين سيقومون بالإبلاغ عن حالة فساد إذا حصلت وكان شاهدا عليها.
- 80.5 % قالوا أنهم سيقومون بالإبلاغ عن حالة فساد إذا كانوا ضحية لارتكاب حالة فساد.

- **بينت الدراسة أن 54.9 % من المبحوثين على معرفة ودراية بالجهات المخولة باستقبال شكاوي الفساد، مقابل 45.1 % قالوا ليس لديهم معرفة أو دراية.**
- **66.2 % من مجمل المبحوثين قالوا أنهم لم يسمعوا باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، 30.8 % قالوا أنهم سمعوا بها ولكن لم يطلعوا عليها، و3.0 % أفادوا أنهم سمعوا بها واطلعوا عليها.**

تحليل نتائج الاستطلاع وفق رؤية أمان

لقد عكست نتائج الاستطلاع حقيقة أن مفهوم الفساد بمعناه الدقيق والمتعارف عليه لا يزال غير واضح لدى الغالبية العظمى من شرائح المجتمع الفلسطيني. فقد أظهرت إجابات المبحوثين عدم التمييز بين أفعال الفساد كالرشوة ونهب المال العام واستخدام الموارد العامة لأغراض شخصية واستغلال الموقع والمنصب العام للحصول على امتيازات بغير وجه حق للفاسد أو لجماعته وأفعال أخرى لا تندرج كأفعال فساد مثل الإهمال الإداري وعدم الالتزام بالإجراءات الإدارية بسبب قلة الحكمة أو المقدرة. حيث اعتبر 36,4 % من المبحوثين عددا من الممارسات فسادا في حين أنها تعتبر سوء إدارة أو إهمال كتحويل مبلغ من مشروع لمشروع آخر في المؤسسة، أو نقل أجهزة كومبيوتر من قسم لآخر أو عدم قيام موظف بإغلاق جهاز الكومبيوتر الخاص به

الأمر الذي يعزز ضرورة العمل على تنفيذ المزيد من حملات التوعية بمفهوم وأشكال وممارسات الفساد وخاصة للعاملين في المؤسسات التي تعنى بالشأن العام، سواء كانت في القطاع العام أم الخاص أو الأهلي. كما تفرض هذه النتائج تحديا على ائتلاف أمان لتبني أكثر وسائل التوعية فعالية من اجل إيصال هذا المفهوم بطريقة واضحة تمكّن الجمهور عامة والعاملين خاصة على التمييز بين أفعال الفساد وغيرها من أعمال.

علما أن هذه عملية تحتاج لوقت طويل نسبيا ستعمل أمان إبانه على نشر نماذج لحالات فساد تصل لمركز المناصرة والإرشاد القانوني التي من شأنها أن تساعد المواطنين على هذا التمييز.

بالإضافة إلى إعطاء أولوية لدمج هذه المفاهيم في العملية التعليمية في المدارس والجامعات واستهداف المدرسين ورجال الدين والأحزاب.

يلاحظ أن انطباعات المبحوثين تشير إلى ضعف الإرادة السياسية في مكافحة الفساد، حيث يشير (75.3 %) منهم إلى أن الفساد يتركز في السلطة الوطنية الفلسطينية (القطاع العام) بمؤسساتها المختلفة.

ويلاحظ كذلك أن انطباع الجمهور حول مدى انتشار الفساد في الأحزاب السياسية يثير الانتباه ويعكس ازدياد ظاهرة فقدان المصداقية للقيادات السياسية من قبل الجمهور حيث أشار المبحوثين إلى أن الأحزاب السياسية تقف في المرتبة الثانية بعد القطاع العام من حيث انتشار مستوى الفساد فيها، ويبدو أن الصراع المحتدم على الساحة الفلسطينية بين هذه الأحزاب وخاصة الكبيرة منها ساعد على اتساع ظاهرة المتذمرين من المستقلين والذين يحملون الأحزاب مسؤولية انتشار الفساد وأن المؤسسات التي تتولى إدارة الحكم سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة تلصق بها الصفة الفصائلية والحزبية والفساد، ومع ذلك وبغض النظر عن مدى دقة الانطباعات فان هذا الموقف لقطاع واسع من المواطنين يجب أن يدق ناقوس الخطر بالنسبة للأحزاب والفصائل لكي تراجع برامجها وسياستها وتحاول جاهدة تحسين صورتها من خلال سلوك مسؤوليها والعمل على إشاعة الشفافية في أعمالها وأعمال منظماتها وأعمال المؤسسات التي تشرف عليها والانتباه لخضوع جميع منابرها ومثليها الذين يتولون مواقع عامة للمساءلة عن أعمالهم من قبل الجمهور.

كما أكدت نتائج هذا الاستطلاع حقيقة ما توصلت له أمان في استطلاعات ودراسات سابقة بأن هناك انطباع مبالغ به لدى المواطنين بالنسبة لحجم انتشار الفساد في المجتمع الفلسطيني. حيث بيّن هذا الاستطلاع أن الغالبية العظمى من المبحوثين (92,6%) يستندون في رأيهم حول انتشار ظاهرة الفساد في المجتمع الفلسطيني إلى ما يقال أو يتم تناقله بين المواطنين حول هذه الظاهرة وليس بالاستناد إلى معلومات علمية موضوعية ودقيقة ومن مصادر مباشرة.

ويجعل الوضع السياسي الحالي من موضوع الفساد مادة للاتهامات ولتصفية الحسابات السياسية بين المنافسين. كما أن ظاهرة الثرثرة والادعاء بالمعرفة والنفاق وعدم

الشجاعة في طلب التفاصيل أو الدقة في المعلومات المنقولة يساهم في تضخم هذه الظاهرة. ولكن في كل الأحوال فقد أثبتت دراسات سابقة أن غياب المحاسبة للفاسدين الحقيقيين أعطى فرصة ليس فقط للإشاعة وإنما مبرر لمطلقي الإشاعات. الأمر الذي يتطلب المزيد من الأبحاث الواقعية حول ظاهرة الفساد ولعل مؤشر الفساد الذي أعدته أمان مؤخرا يقدم حلا معقولا لذلك حيث سيساهم من خلال مجموعة كبيرة من المؤشرات في قياس وضع الفساد في المؤسسات المختلفة. بالإضافة إلى أنه سيمكن أمان من إجراء مقارنات دورية لأوضاع هذه المؤسسات من حيث مدى تطور أو تراجع ظاهرة الفساد فيها.

وبغض النظر عن هذا التحليل، فإن اعتقاد الغالبية من المجتمع الفلسطيني بانتشار الفساد يحتم على الأطراف المعنية كافة تكثيف جهودها من اجل مكافحة الفساد وتغيير هذا الانطباع لدى الشارع الفلسطيني.

وحول مدى انتشار الفساد في العام 2008، رأى 55.8 % من المبحوثين أن مستوى الفساد ازداد خلال العام 2008 مقابل 19.0% قالوا أنه انخفض. مما يدل على انطباع الشارع بازدياد انتشار الفساد في المجتمع الفلسطيني. علما أن 47 % من المبحوثين توقعوا في استطلاع سابق لأمان عام 2003 بانخفاض قليل لمستوى الفساد خلال الأعوام الثلاثة التي تلي 2003. ومن المفيد التذكير بالسياق الذي جرى فيه استطلاع 2003 في أعقاب تبني الإصلاحات في السلطة الفلسطينية ومنها تعديل القانون الأساسي وإنشاء منصب رئيس الوزراء وسيطرة وزارة المالية على إيرادات السلطة في خزينة موحدة، الخ. بينما جرى الاستطلاع الذي نحن بصدده في أجواء سياسية تعمق فيها الانقسام بين الضفة وغزة.

بينت النتائج أيضا أن الواسطة والمحسوبية والمحاباة ما زالت هي أكثر أشكال الفساد انتشاراً في قطاعات العمل الفلسطيني المختلفة حيث احتلت الترتيب الأول من حيث النوع أو شكل الفساد في هذه القطاعات فقد أفاد 54.8 %، 31.0 %، 33.8 % من المبحوثين بأن الواسطة والمحسوبية والمحاباة تشكل أكثر أشكال الفساد انتشارا في القطاعات العام والخاص والأهلي على التوالي. كما نرى وهذا أمر طبيعي أن القطاع العام لا زال يستحوذ على النسبة الأعلى في انتشار هذا الشكل من الفساد (كالواسطة والمحسوبية والمحاباة)، باعتباره أكبر القطاعات تشغيلا لليد العاملة وتقديما للخدمات العامة، حيث أفاد 54.8% أن أشكال الفساد هذه هي الأكثر انتشارا في التعيينات والتوظيف والمعاملات العامة.

وفيما يتعلق بالخدمات التي انتشر فيها الفساد أكثر من غيرها، احتلت التعيينات والتوظيفات وتقديم المساعدات والخدمات النسبة الأعلى من آراء المبحوثين.

واللافت للانتباه هنا، أن هناك فرق بين النسبة التي منحها المبحوثين في شمال الضفة 51.3 % والنسبة التي منحها المبحوثين في وسط الضفة 42.6 % لانتشار الفساد في التعيينات والتوظيف. مما يدلل على وجود شعور بالظلم في المناطق البعيدة عن المركز حيث تتمركز معظم الوظائف العامة إضافة إلى ضعف مجال القطاع الخاص في هذه المناطق البعيدة عن المركز في استيعاب البطالة.

أشارت نتائج هذا الاستطلاع أن الجمهور يعتبر أن الفئة العليا من العاملين أو المسؤولين في القطاع العام والخاص والأهلي هي الأكثر ممارسة للفساد، حيث جاءت النتائج 76.7 %، 53.9 %، 57.0 % على التوالي تعتبر هذه الفئة هي الأكثر فسادا، وهذا ما أكدته أيضا نتائج توصلت لها أمان في دراسات واستطلاعات أجرتها في السنوات الماضية. مما يستدعي الاهتمام في زيادة شفافية أعمال من يتولون مراكز ومواقع عليا وضرورة العمل على تفعيل إنفاذ المواد القانونية الخاصة بالإفصاح عن الذمة المالية في القطاعات الثلاثة على حد سواء.

وفي مقارنة لنتائج هذا الاستطلاع مع نتائج استطلاع مماثل أجرته أمان عام 2004 حول الواسطة والمحسوبية والرشوة في المجتمع الفلسطيني، نرى ارتفاعا في نسبة المبحوثين الذين يرون انتشار الرشوة من 6.5 % في العام 2004 إلى 14.2 % في 2008 في القطاع الخاص، ومن 4 % عام 2004 إلى 14.8 % عام 2008 في القطاع الأهلي. حيث يرون أن الرشوة هي أحد أشكال الفساد الأكثر إمكانية للانتشار في المستقبل بسبب ضعف الرواتب وارتفاع تكاليف المعيشة في المجتمع الفلسطيني. وعليه فإننا ندرك ضرورة قيام الجهات المعنية وخاصة الرقابية باتخاذ التدابير اللازمة لمنع انتشار ظاهرة الرشوة التي بقيت محصورة جدا في عدد محدود من الحالات لدى بعض شاغلي الوظائف العليا.ويمكن القول أن الجسم العام بقي سليما من هذه الظاهرة الخطيرة التي إذا لم تعالج ستهدد الحالة الفلسطينية.

إن المعالجة الشاملة للوظيفة العامة وفي إطار خطة متعددة الجوانب تستهدف زيادة الإفصاح والشفافية لشاغلي الوظائف العليا وتحسن رواتب الموظفين الذين يتعاملون مباشرة مع مصالح الجمهور وزيادة تدريب الشاغرين لهذه الوظائف بمضمون مدونات السلوك وحماية وتشجيع المبلغين عن الفساد

من ناحية ثانية، أكد 31.5 % من المبحوثين أن ضعف سيادة القانون وغياب المحاسبة من أهم أسباب انتشار الفساد. مما يدلل على توفر فهم واضح لدى المواطنين الفلسطينيين لأهمية ودور القانون والمحاسبة في الحد من انتشار الفساد. وعليه هناك ضرورة ملحة لتفعيل آليات المحاسبة وفي مقدمتها إيصال قضايا الفساد ومرتكبيه من قبل النيابة العامة التي بات من الواضح احتياجها لزيادة قدراتها المهنية واللوجستية في هذا المجال حتى تستطيع أن تعد ملفات الفساد بشكل محكم وسريع إلى القضاء للنظر فيها واتخاذ الحكم الذي من شأنه أن يردع المسؤولين عن التورط في أفعال فساد وتجعلهم تحت الرقابة المجتمعية الدائمة. كما أنه من المفيد مراجعة قانون العقوبات فيما يتعلق بالمواد الخاصة بمعاقبة مرتكبي الفساد وفي مقدمتها المواد التي تعتبر ارتكاب الفساد جنحة وليس جناية ورفع العقوبة الخاصة بذلك. ومن ناحية أخرى فقد جاء ترتيب الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد في المرتبة الثانية من حيث أسباب انتشار الفساد بنسبة 29.3 %، بينما رأى 15.0% أن السبب يرجع إلى ضعف المؤسسات الرقابية، 12.3 % قالوا عدم وجود تشريعات عقابية كافية، 7.8 % قالوا عدم وجود هيئة مستقلة لمكافحة الفساد، 5.81 تدفق كثير من المنح والهبات الخارجية في وقت قصير وبمشاركة من مؤسسات دولية.

استند هذا الاستطلاع إلى حقيقة وجود انطباع لدى الجمهور بتفشي ظاهرة الفساد في المنظمات الأهلية والتي عبرت عنها نتائج الاستطلاعات التي أجرتها أمان في سنوات 2006 و2007 إلا أن ائتلاف أمان عمد إلى استطلاع أراء المبحوثين حول أكثر أشكال الفساد إنتشاراً في المنظمات الأهلية، حيث أفاد حوالي 67 % من المبحوثين أن الواسطة والمحسوبية والمحاباة هي أكثر أشكال الفساد إنتشاراً في هذه المنظمات وهي نسبة متقاربة مع النسب السابقة

في استطلاعات أمان المذكورة. أما بالنسبة للرشوة، فقد أشار هذا الاستطلاع إلى أن الرشوة جاءت في المرتبة الرابعة بالنسبة لأشكال الفساد الأكثر إنتشاراً في المنظمات الأهلية 14.8 % وجاءت أعلى من النسب السابقة.

بين هذا الاستطلاع أن مؤسسة الرئاسة تتقدم على كافة المؤسسات العامة الأخرى فيما يتعلق بانتشار الفساد فيها حيث حازت على نسبة 33.9 % من المستطلعين أرائهم. ومن اللافت للانتباه أن النسبة الأعلى جاءت من المستطلعين في جنوب الضفة الغربية 42 % والأدنى كانت في شمال الضفة 25.9 %، ما يرجح الاستنتاج بوجود علاقة قوية بين التوجهات السياسية للمبحوثين والنسبة التي منحوها لهذه المؤسسة بالإضافة إلى إمكانية تفسير أن المواطنين يربطون الفساد بأسماء أشخاص يعملون في مكتب الرئيس. حيث تجدر الإشارة إلى أن إجراء هذا الاستطلاع تم في أعقاب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة واستمرار الصراع بين الحكومة المقالة في غزة والسلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله. كما رأينا حصول الأحزاب والفصائل السياسية على الترتيب الثالث في نسبة انتشار الفساد حيث أفاد 18.5 % من المبحوثين بأنهم يرون انتشار الفساد فيها، ما يعزز الرأي بتأثر المبحوثين بمتغيرات عدة من أبرزها الموقف السياسي تجاه الأطراف المختلفة.

ومع ذلك فإن هذه النسب تدعو للقلق وتتطلب وقفة جدية وتدخلاً فعالاً من أجل تغيير انطباع الرأي العام الفلسطيني.

وختاما، بينت النتائج أن 67.9 % من المبحوثين على استعداد للإبلاغ عن الفساد إذا كانوا شاهدين عليها، وأن 80.5 % أفادوا أنهم سيقومون بالإبلاغ عن حالة فساد إذا كانوا ضحية لها. الأمر الذي يعكس توفر الحافز لدى المواطنين الفلسطينيين للإبلاغ عن الفساد والانخراط في مكافحته من حيث المبدأ. إلا أنهم لا يقومون بذلك فعليا إما بسبب عدم وجود آليات واضحة وذات مصداقية لفعل ذلك أو لغياب قانون لحماية الشهود والمبلغين عن الفساد، حيث لا نسمع عن حجم كبير من قضايا الفساد التي قدمت شكاوى ضدها والتي تصل إلى النيابة العامة وتحول للقضاء. كما تواجه القضايا المنظورة أمام القضاء مشكلة عدم تقدم الشهود للإدلاء بشهاداتهم بسبب الخوف من الانتقام بحقهم. مما يستدعي تبني قانون حماية المبلغين عن الفساد وإيجاد آليات وإجراءات بسيطة لتشجيع المواطنين على الإبلاغ عن الفساد رفع شكاويهم بحق مسؤولين تورطوا في أفعال الفساد.

النتائج الرئيسية للاستطلاع

منهجية تنفيذ الاستطلاع:

1. عينة الدراسة

بلغ حجم عينة الدراسة 1028 شخصاً من أعمارهم 18 عام فأكثر ويقيمون في الضفة الغربية. وبلغت نسبة الذكور بينهم 50.9 % ونسبة الإناث 49.1 %. أما بخصوص التوزيع النسبي لأعمار المبحوثين فقد كانت النتائج كما يلي: 6.6 % اقل من 20 عام، 33.6 % 20- 29 عام، 28.1 % 30 - 39 عام، 17.5 % 40-49 عام، و14.2 % 50 عام فأكثر. وقد بلغ معدل الاعمار 35.1 عام لإجمالي المبحوثين.

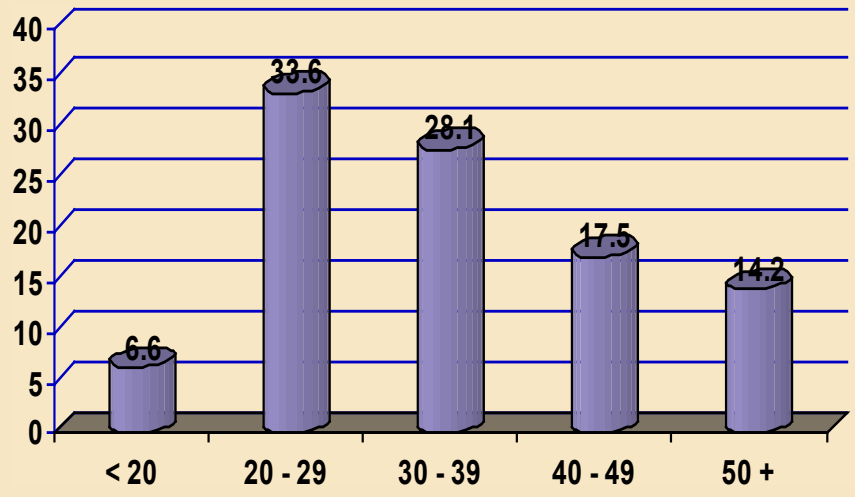

الشكل1: التوزيع النسبي للعمر للمبحوثين

وعلى صعيد المستوى التعليمي فقد أظهرت النتائج أن 43.7 % من مجمل المبحوثين مستواهم التعليمي المرحلة الأساسية فما دون، 38.5 % ثانوي إلى دبلوم، 17.8 % جامعي فأكثر. وفيما يتعلق بالحالة العملية للمبحوثين فقد بلغت نسبة العاملين من أفراد العينة 46.9 % مقابل 53.1 % لا يعملون. كما أن 19.9 % من العاملين يعملون في القطاع الحكومي، 33.5 % في القطاع الخاص، 4.8 % في القطاع الأهلي، و3.7 % في وكالة الغوث (UNRWA) و0.2 % يعملون في المؤسسات الدولية.

المستوى التعليمي	النسبة	
	ذكور	إناث
المرحلة الأساسية فما دون	46.9	40.5
ثانوي - دبلوم	38.4	38.6
جامعي فأكثر	14.7	20.8
المجموع	100.0	100.0

2. التمييز بين ممارسات الفساد وممارسات غير الفساد

تضمن هذا الجزء من الدراسة ثمانية مؤشرات، خمسة منها تعتبر ممارسات فساد و ثلاثة لا تعتبر ممارسات فساد وتدخل في نطاق سوء الإدارة، الإهمال الوظيفي، والإجراء الإداري. وهدف هذا الجزء إلى التعرف على قدرة المبحوثين على التفريق والتمييز بين ممارسات الفساد وممارسات غير الفساد. وقد كانت النتائج كما يلي:

2.1. مؤشرات غير الفساد

تضمن هذا القسم ثلاثة مؤشرات الأول منها يعتبر سوء إدارة، والثاني يعتبر إهمال، والثالث يعتبر إجراء إداري، وقد بينت النتائج أن غالبية المبحوثين اعتبروا ممارسة مثل سوء الإدارة فساداً، حيث أن حوالي 63.3% من مجمل المبحوثين قالوا أن قيام مدير بنقل مجموعة من أجهزة الكمبيوتر من مكان إلى آخر دون الالتزام بالإجراءات الإدارية يعتبر فساداً مقابل 33.6 % قالوا لا يعتبر فساداً، و2.8 % قالوا لا اعرف.

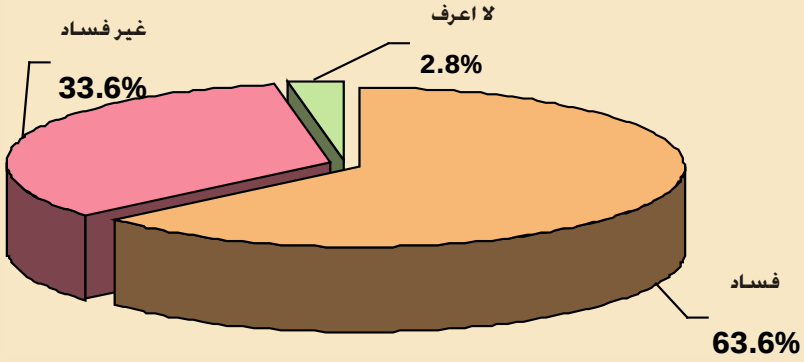

الشكل2: التوزيع النسبي لأراء المبحوثين حول
" قيام مدير بنقل مجموعة من أجهزة الكمبيوتر من مكان إلى آخر دون الالتزام بالإجراءات الإدارية "

واعتبر 78.3 % من مجمل المبحوثين أن عدم قيام موظف بإغلاق جهاز الكمبيوتر الخاص به لدى مغادرته لمكان العمل في مؤسسة ما يعتبر فساداً في حين انه يعتبر إهمال، 20.0 % قالوا لا يعتبر فساد، و1.7 % قالوا لا اعرف.

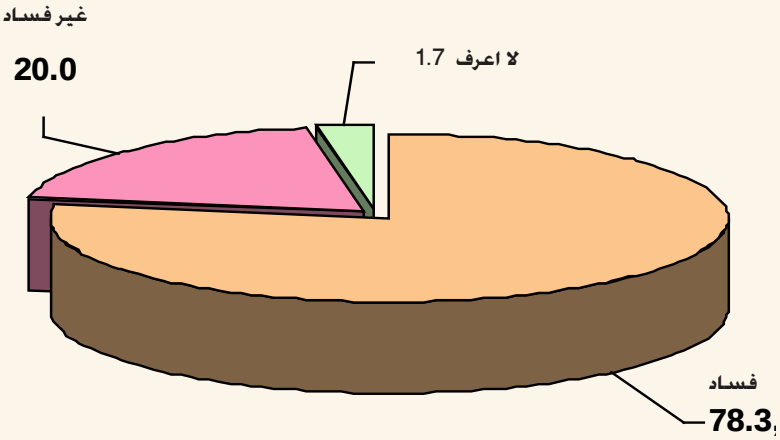

الشكل3: التوزيع النسبي لأراء المبحوثين حول " عدم قيام موظف بإغلاق
جهاز الكمبيوتر الخاص به لدى مغادرته لمكان العمل في مؤسسة ما"

وعن مؤشر الإجراء الإداري، فان حوالي نصف المبحوثين اعتبروه فساداً، حيث أفاد 48.9 % من مجمل المبحوثين أن قيام مدير بتحويل مبلغ من مشروع معين للمؤسسة لتشغيله في مشروع آخر للمؤسسة يعتبر فساداً، مقابل 46.8% قالوا لا يعتبر فساداً، و4.3 % قالوا لا اعرف.

وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من ثلث المبحوثين (36.4 %) اعتبروا المؤشرات الثلاثة السابقة فساداً، 33.5 % قالوا أن مؤشرين منها يعتبر فساداً، 23.5 % قالوا أن مؤشرا واحد منها على الأقل يعتبر فساداً، و6.6 % من مجمل المبحوثين اعتبروها الثلاث ممارسات غير الفساد.

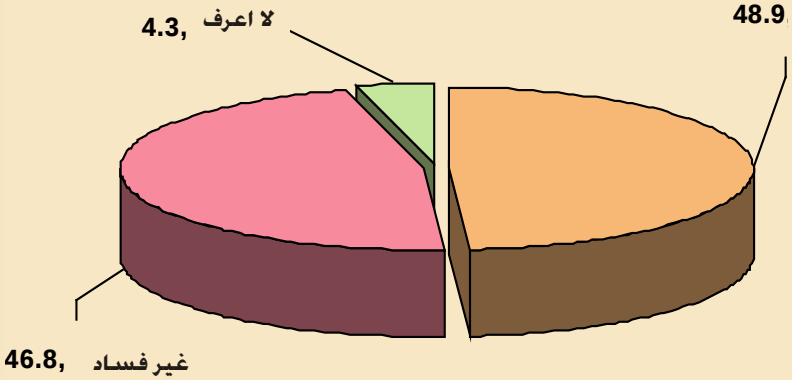

الشكل4: التوزيع النسبي لأراء المبحوثين حول " قيام مدير بتحويل
مبلغ من مشروع معين للمؤسسة لتشغيله في مشروع آخر للمؤسسة "

2.2. مؤشرات الفساد

تضمن هذا القسم خمسة مؤشرات حول بعض الممارسات التي تعتبر من أشكال الفساد، الأول منها يعتبر واسطة، والثاني يعتبر استخدام المال العام، والثالث يعتبر محاباة، الرابع يعتبر رشوة، والخامس يعتبر تضارب مصالح.

وقد بينت النتائج أن 90.8 % من مجمل المبحوثين قالوا أن قيام مؤسسة ما بتعيين موظف دون الإعلان عن الوظيفة وإجراء المقابلات يعتبر فساداً، مقابل 8.8 % قالوا انه لا يعتبر فساداً، و0.5 % قالوا لا اعرف.

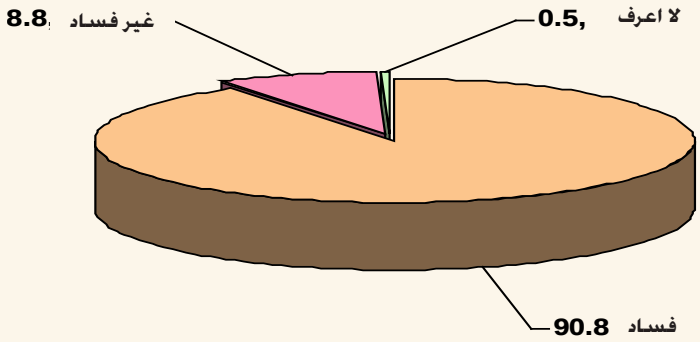

الشكل5: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول " قيام مؤسسة ما بتعيين موظف دون الإعلان عن الوظيفة وإجراء المقابلات "

وعن مؤشر استخدام المال العام، فقد اعتبر 91.0 % من المبحوثين قيام ابن مسؤول باستخدام سيارة والده الحكومية فساداً، مقابل 8.0 % قالوا لا يعتبر فساداً، و1.1 % قالوا لا اعرف.

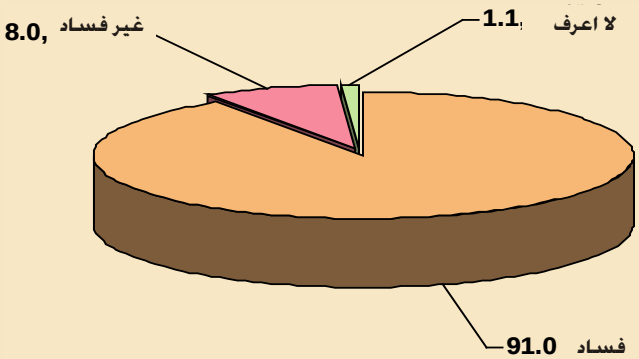

الشكل6: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول " قيام ابن مسؤول باستخدام سيارة والده الحكومية"

وحول مؤشر المحاباة، فقد بينت الدراسة أن 77.1 % من المبحوثين اعتبر قيام مسؤول حزبي يرأس مؤسسة أهلية بإرسال المساعدات الإنسانية التابعة لمؤسسته إلى قريته فساداً مقابل 21.9 % قالوا لا يعتبر فساداً، و1.0 % قالوا لا اعرف.

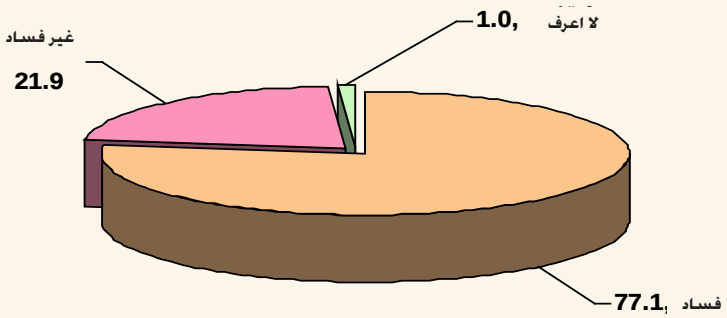

الشكل7: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول " قيام مسؤول حزبي يرأس مؤسسة أهلية بإرسال المساعدات الإنسانية التابعة لمؤسسته إلى قريته "

وعن مؤشر الرشوة، فقد قال 93.3 % أن قيام احد المواطنين بتقديم مبلغ من المال لأحد موظفي المعابر لتسهيل مروره دون انتظار يعتبر فساداً، مقابل 6.3 % لم يعتبروه فساداً، و0.4 % قالوا لا اعرف. وعن مؤشر تضارب المصالح، فقد اعتبر 80.7 % قيام احد المسؤولين بإرساء عطاء توريد مواد غذائية على شركة توريد يشغل عضوية مجلس إدارتها فساداً مقابل 12.5 % لم يعتبروه فساداً، و6.7 % قالوا لا اعرف.

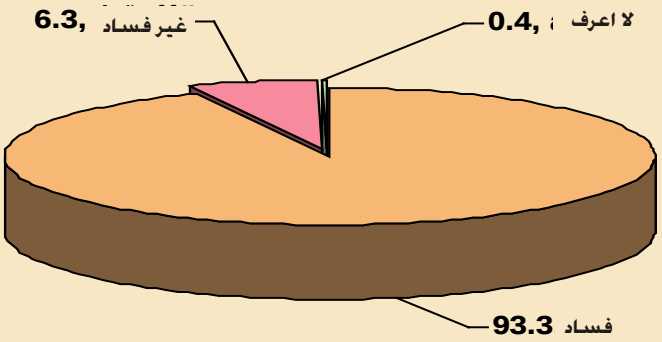

الشكل8: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول " قيام احد المواطنين بتقديم مبلغا من المال لأحد موظفي المعابر لتسهيل مروره دون انتظار"

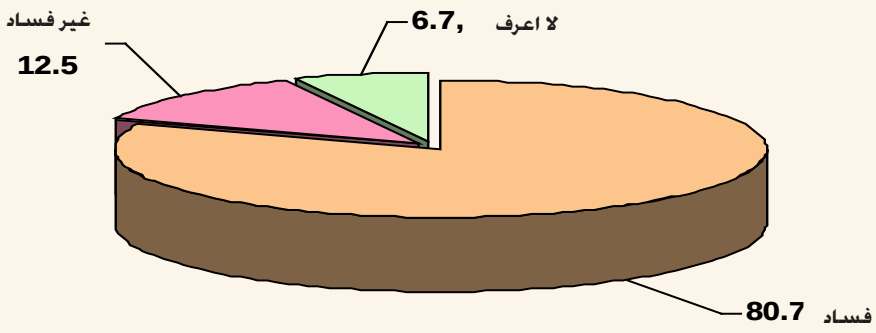

الشكل9: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول " قيام احد المسؤولين بإرساء عطاء توريد مواد غذائية على شركة توريد يشغل عضوية مجلس إدارتها"

3. واقع الفساد خلال العام 2008

بينت النتائج أن أكثر من نصف المبحوثين (55.8 %) يعتقدون أن الفساد خلال العام 2008 قد زاد، مقابل 19.8 % من المبحوثين يعتقدون أن مستوى الفساد قد انخفض، 20.3 % قالوا لم يتغير، 4.2 % قالوا لا اعرف، و0.8 % قالوا لا جواب.

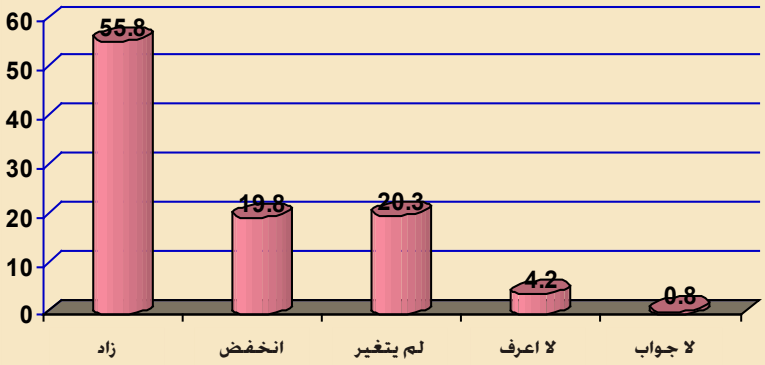

الشكل 10: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول مستوى الفساد خلال العام 2008.

وعن مصدر المعلومات حول الفساد، فقد بينت النتائج أن أحاديث وكلام المواطنين هو المصدر الرئيسي عند غالبية المبحوثين للمعلومات حول الفساد، حيث أفاد 92.6 % من المبحوثين أن مصدر معلوماتهم حول الفساد هو السماع من المواطنين، 48.2 % قالوا أنهم شاهدوا حالة فساد، 53.7 % قالوا أنهم قرؤوا مطبوعات أو نشرات عن انتشار الفساد، 36.5 % قالوا أن احد أقاربهم تعرض لحالة فساد، و27.4 % من المبحوثين قالوا أنهم تعرضوا لحالة فساد.

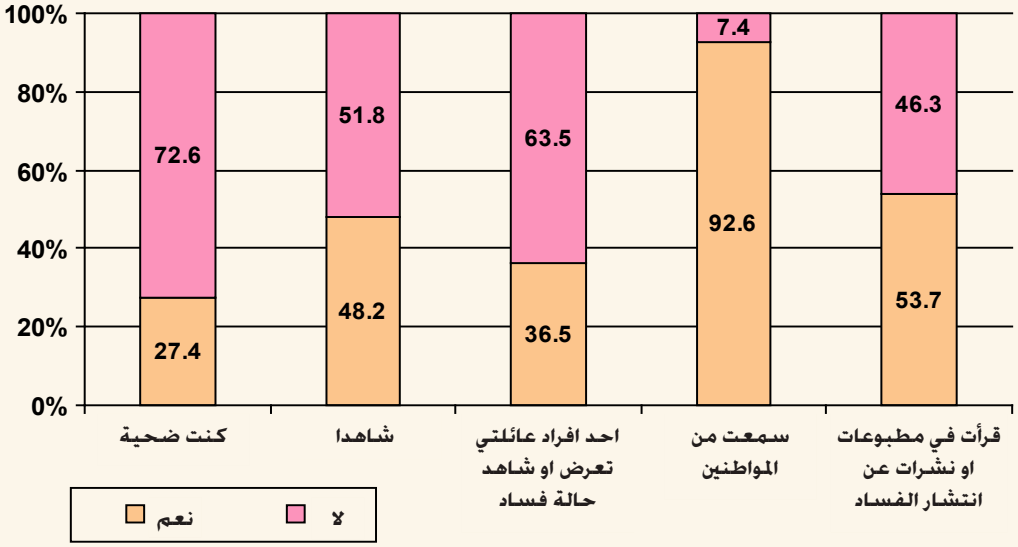

الشكل 11: التوزيع النسبي لرأي المبحوثين حول "المصدر الرئيسي للمعلومات عن الفساد"

وعن أسباب انتشار الفساد، فقد قال 31.5 % من المبحوثين أن غياب سيادة القانون والمحاسبة هو أكثر سبب يؤدي إلى انتشار الفساد، 29.3 % قالوا الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد، 15.0% قالوا ضعف المؤسسات الرقابية، 12.3 % قالوا عدم وجود تشريعات عقابية كافية، 7.8 % قالوا عدم وجود هيئة مستقلة لمكافحة الفساد، و4.2 % قالوا تدفق كثير من المنح والهبات الخارجية في وقت قصير وبمشاركة من مؤسسات دولية.

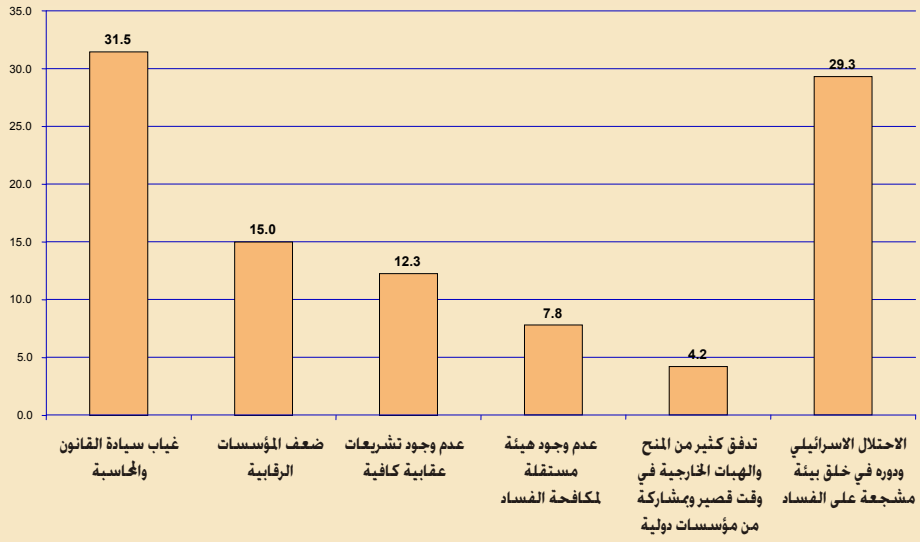

الشكل12: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول مستوى الفساد خلال العام 2008.

وفيما يتعلق بالمجالات الأكثر تضررا من الفساد خلال العام 2008، فقد أفاد 41.6 % من المبحوثين أن الوضع الاقتصادي هو الأكثر تضررا من الفساد خلال العام 2008، 17.1 % قالوا الوضع السياسي، 16.0 % قالوا حقوق الفئات المهمشة (نساء، أطفال، ذوي احتياجات خاصة)، 12.1 % قالوا حقوق الإنسان والحريات، 6.7 % قالوا الثقافة والقيم المجتمعية، و6.0 % قالوا ثقة الدول المانحة.

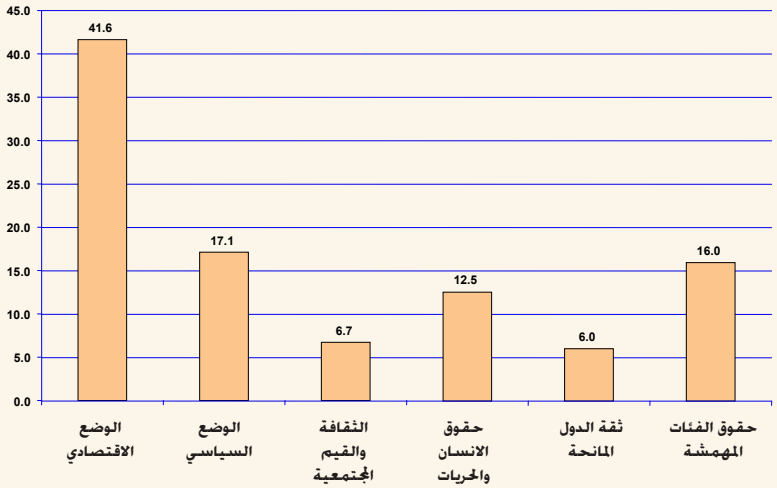

الشكل13: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول "المجالات الأكثر تضرراً من الفساد خلال العام 2008"

4. واقع الفساد في القطاعات المختلفة: العام (الحكومي)، القطاع الخاص، والقطاع الأهلي

القطاع العام

بينت الدراسة أن أكثر من نصف المبحوثين (54.8 %) يرون أن الواسطة، المحسوبية والمحاباة في المعاملات العامة والتعيينات هي أكثر إشكال الفساد انتشاراً في القطاع العام خلال العام 2008، 19.9 % قالوا الرشوة، 14.0 % قالوا إنفاق المال العام على مصالح خاصة، 11.2 % استخدام المصادر والممتلكات العامة لمصالح شخصية مثل: سيارة حكومية و0.1 % قالوا لا اعرف.

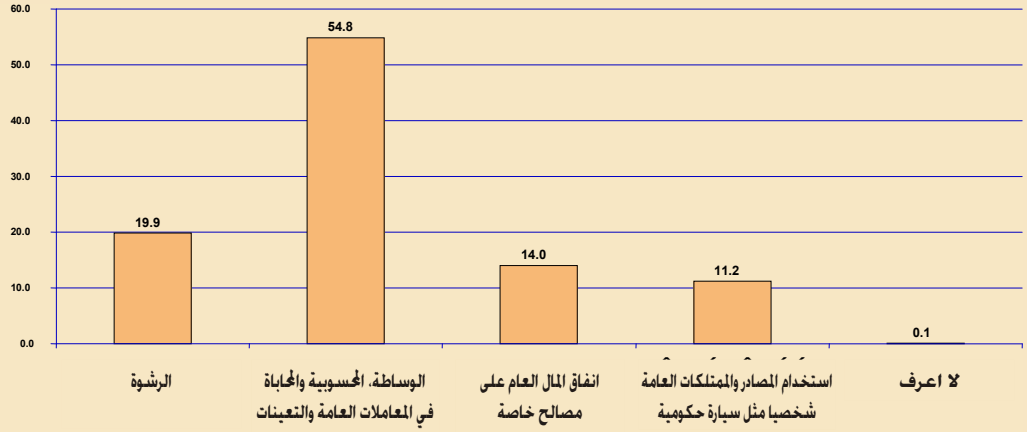

الشكل14: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين

وعن فئات الموظفين الأكثر فساداً في القطاع العام خلال العام 2008 في القطاع العام، فقد أفاد غالبية المبحوثين (76.7 %) أن الفئة العليا من الموظفين (الوزراء ووكلاء الوزراء) هي الفئة الأكثر فساداً، 13.4 % أفادوا أن الفئة الأولى من الموظفين (مدراء عامون ومدراء الدوائر) هم الأكثر فساداً في العام 2008، و9.8 % من المبحوثين أفادوا أن الفئة الثانية من الموظفين (الموظفون العاديون) هم الأكثر فساداً خلال العام 2008، و0.1 % من المبحوثين رفضوا الإجابة على هذا المؤشر.

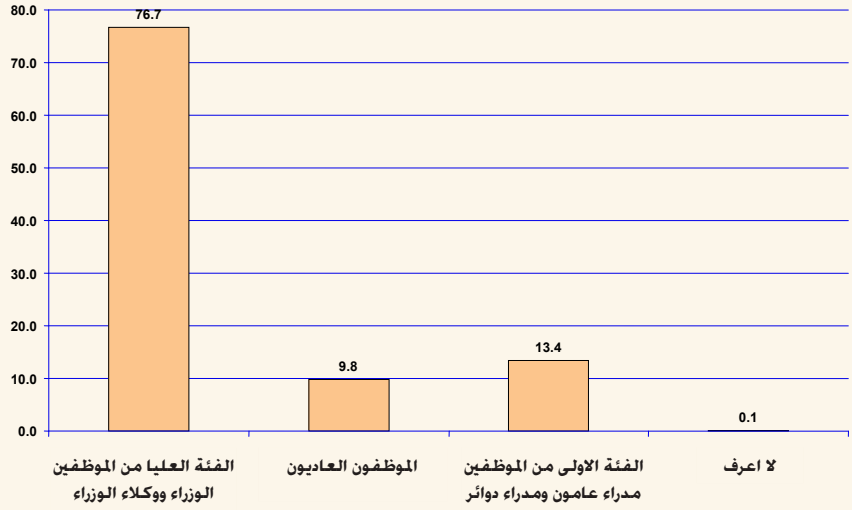

الشكل15: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول " فئة الموظفين الأكثر فساد في القطاع العام"

وعن دور القطاع العام في مكافحة الفساد خلال العام 2008، فقد بينت النتائج أن 26.1 % من المبحوثين يرون أن القطاع العام كان له دوراً فاعلاً في مكافحة الفساد خلال العام 2008، 31.9 % يرون أن القطاع العام لعب دور متواضع، 35.0 % يرون أن القطاع العام لم يكن له دور في مكافحة الفساد خلال العام 2008، و7.0 % قالوا لا اعرف.

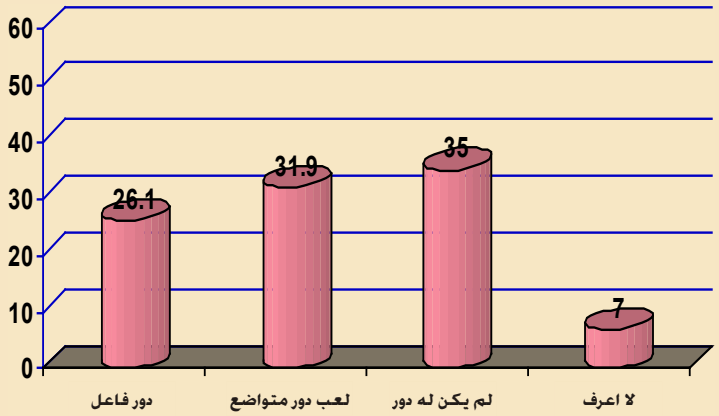

الشكل16: التوزيع النسبي لاراء المبحوثين حول "دور القطاع العام في مكافحة الفساد".

القطاع الخاص

بينت الدراسة أن 31.0 % يرون أن الواسطة، المحسوبية والمحاباة هي أكثر أشكال الفساد انتشاراً في القطاع الخاص خلال العام 2008، 21.1 % قالوا تخصيص مكافئات كبيرة لأعضاء مجلس الإدارة، 18.5% قالوا المحسوبية والمحاباة في التعيينات في القطاع الخاص، 15.2 % قالوا استخدام مصادر الشركة لأغراض شخصية مثل: سيارة الشركة، موبايل، تلفون، 14.2 % قالوا الرشوة هي أكثر أشكال الفساد انتشاراً في القطاع الخاص خلال العام 2008، و0.1 % قالوا لا اعرف.

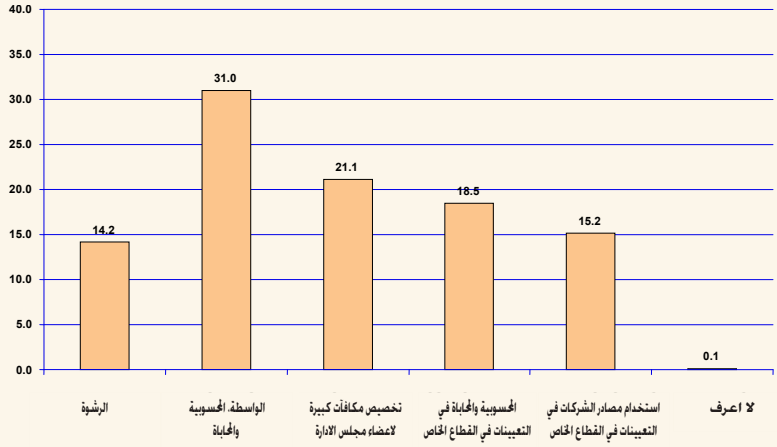

الشكل 17: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول أشكال الفساد الأكثر انتشارا في القطاع الخاص

وعن دور القطاع الخاص في مكافحة الفساد خلال العام 2008، فقد بينت النتائج أن 12.5 % من المبحوثين يرون أن القطاع الخاص كان له دوراً فاعلاً في مكافحة الفساد خلال العام 2008، 37.5 % يرون أن القطاع الخاص لعب دور متواضع، 38.5 % يرون أن القطاع الخاص لم يكن له دور في مكافحة الفساد خلال العام 2008، و11.5 % قالوا لا اعرف.

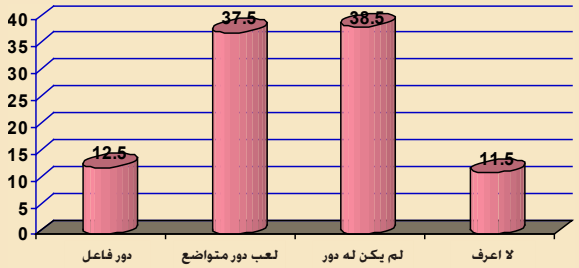

الشكل 18: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول "دور القطاع الخاص في مكافحة الفساد".

وعن الفئات الأكثر فساداً في القطاع الخاص خلال العام 2008 في القطاع الخاص، فقد أفاد أكثر من نصف المبحوثين (53.9 %) أن الفئة العليا من الموظفين (رؤساء مجالس الإدارة، والرؤساء التنفيذيون) هي الفئة الأكثر فساداً، 25.0 % أفادوا أن الفئة الأولى من الموظفين (مدراء عامون، مدراء تنفيذيون ومدراء الدوائر) هم الأكثر فساداً في العام 2008، و21.0% من المبحوثين أفادوا أن الفئة الثانية من الموظفين (الموظفون العاديون) هم الأكثر فساداً خلال العام 2008، و0.1 % من المبحوثين رفضوا الإجابة على هذا المؤشر.

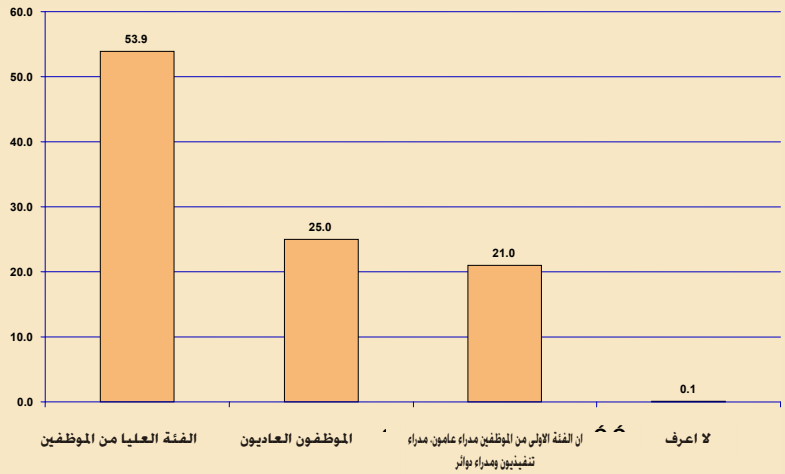

الشكل 19: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول " فئة الموظفين الأكثر فساد في القطاع الخاص"

القطاع الأهلي

بينت الدراسة أن 33.8 % يرون أن الواسطة، المحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات هي أكثر أشكال الفساد انتشاراً في القطاع الأهلي خلال العام 2008، 33.3 % قالوا الواسطة، المحسوبية والمحاباة في التعيينات للوظائف، 17.8 % قالوا استخدام مصادر وممتلكات المؤسسة لأغراض شخصية مثل السيارة والتلفون، 14.8 % قالوا الرشوة، و0.4 % قالوا لا اعرف.

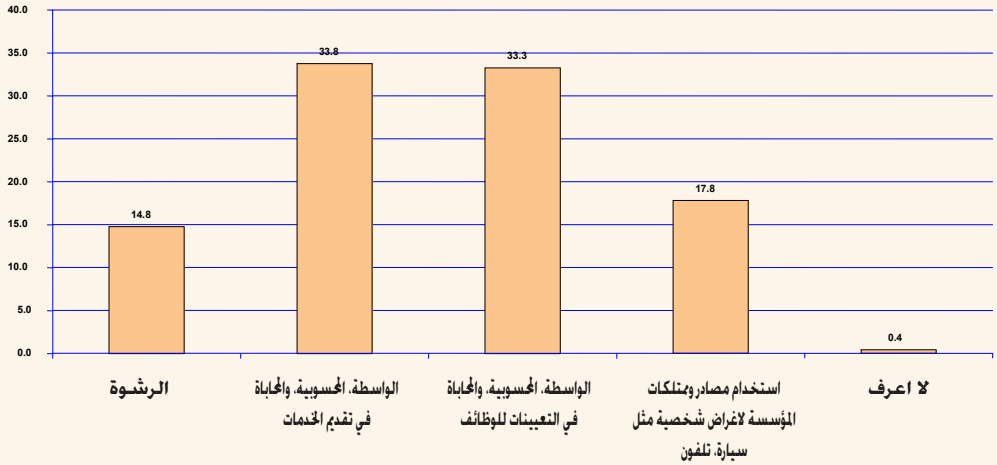

الشكل 20: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول انتشار أشكال الفساد في القطاع الأهلي

وعن الفئات الأكثر فساداً في القطاع الأهلي خلال العام 2008، فقد أفاد أكثر من نصف المبحوثين (57.0 %) أن الفئة العليا من الموظفين (رؤساء مجالس الإدارة) هي الفئة الأكثر فساداً، 22.9% أفادوا أن الفئة الأولى من الموظفين (مدراء عامون، مدراء تنفيذيون ومدراء الدوائر) هم الأكثر فساداً في العام 2008، و19.9 % من المبحوثين أفادوا أن الفئة الثانية من الموظفون (الموظفون العاديون) هم الأكثر فساداً خلال العام 2008، و0.2 % من المبحوثين رفضوا الإجابة على هذا المؤشر.

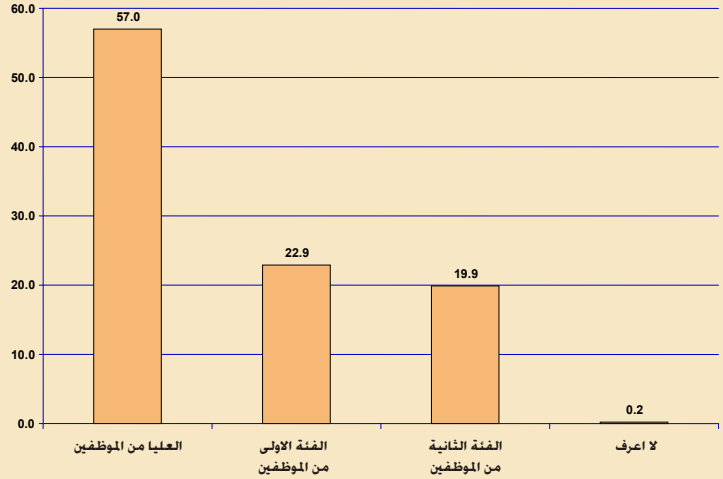

الشكل 21: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول " فئة الموظفين الأكثر فساد في القطاع الأهلي"

وعن دور القطاع الأهلي في مكافحة الفساد خلال العام 2008، فقد بينت النتائج أن 14.1 % من المبحوثين يرون أن القطاع الأهلي كان له دوراً فاعلاً في مكافحة الفساد خلال العام 2008، 34.4 % يرون أن القطاع الأهلي لعب دور متواضع، 35.6 % يرون أن القطاع الأهلي لم يكن له دور في مكافحة الفساد خلال العام 2008، و12.9% قالوا لا اعرف.

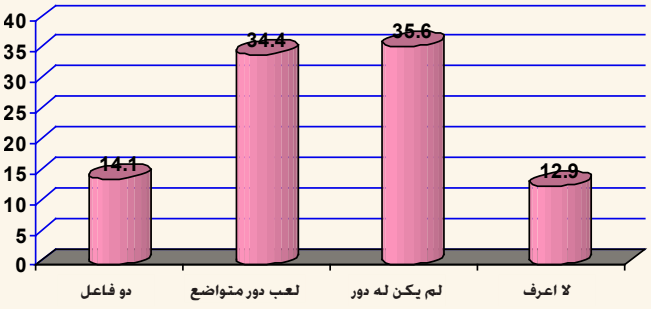

الشكل 22: التوزيع النسبي لآراء المبحوثين حول "دور القطاع الخاص في مكافحة الفساد".

5. المؤسسات والخدمات الأكثر معاناةً من انتشار الفساد خلال العام 2008 هدف هذا المؤشر إلى التعرف على أكثر ثلاثة مؤسسات معاناةً من انتشار الفساد خلال العام 2008. حيث بينت النتائج أن 33.9 % من مجمل المبحوثين يرون أن مؤسسة الرئاسة هي أكثر مؤسسة معاناةً من الفساد خلال العام 2008، 21.5 % قالوا المؤسسات الرسمية الوزارية المدنية، 18.5 % الأحزاب والفصائل الفلسطينية، 11.0 % قالوا المؤسسات الرسمية الأمنية والعسكرية، 4.6 % قالوا المؤسسة التشريعية (المجلس التشريعي والنواب)، 4.3 % قالوا المؤسسة القضائية، 2.5 % قالوا مؤسسات القطاع الخاص، 1.6 % قالوا مؤسسات القطاع الأهلي، 1.6 % قالوا المؤسسات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية، و0. 9% قالوا أخرى.

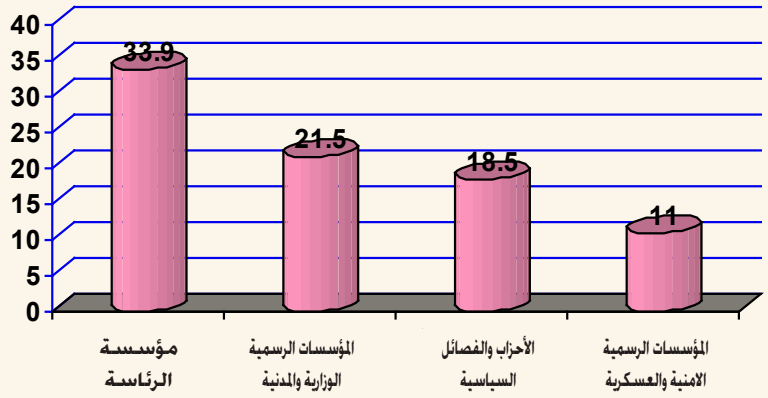

وعن الخدمات التي انتشر فيها الفساد خلال العام 2008، فقد بينت النتائج أن 47.8% من مجمل المبحوثين يرون أن التعيينات والوظائف هي أكثر خدمة انتشر فيها الفساد بشكل عام، 24.3 % قالوا توزيع المساعدات الاجتماعية العينية والمالية، 6.3 % قالوا خدمات الشرطة وأجهزة الأمن، 5.3 % قالوا الخدمات الصحية، 3.4 % قالوا الخدمات التعليمية، 3.0 % قالوا الجمارك والضريبة، 1.4 % قالوا خدمات المحاكم الفلسطينية، 1.0 % قالوا خدمات تسجيل الأراضي، و0.4 % قالوا لا اعرف.

قالوا في الاستطلاع:

السيدة رندة سنيورة-
المديرة التنفيذية للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان (ديوان المظالم)

أوافق على أن الواسطة والمحسوبية والمحاباة في المعاملات العامة هي أكثر إشكال الفساد انتشارا كما جاء في الاستطلاع. فلم تكن بحد ذاتها معلومة جديدة إنما تم إثباتها من نتائج الاستطلاع. وأشيد بأهمية هذا النوع من الاستطلاعات المتخصصة التي تعكس رؤية المجتمع الفلسطيني وانطباعاته.
وأود الإشارة إلى ازدياد وعي الجمهور الفلسطيني بمختلف قضايا الفساد والذي كان جليا من خلال نتائج وأرقام المؤشرات المختلفة. ولكن لا يزال هناك بعض الخلط بين ممارسات الفساد من ناحية وسوء الإدارة والإهمال الوظيفي من ناحية أخرى ويرجع ذلك إلى وجود آراء مسبقة واستنتاجات غير دقيقة.

د. جورج جقمان - مدير عام مؤسسة مواطن

إن مثل هذه الاستطلاعات لا تقيس ولا تعكس الحقيقة على ارض الواقع. وإنه من الأجدى أن يجري العمل على التوعية والضغط لإيجاد قانون فعال لضبط والرقابة على مختلف القطاعات سواء عامه أو خاصة أو حتى منظمات أهلية. ولا أنفي وجود فساد في القطاعات التي تم استطلاعها بما فيها المؤسسات الأهلية. ولكنني أؤكد مجددا أن مؤسسات العمل الأهلي قامت ولا تزال تقوم بدور فعال ذو بصمات واضحة لا سيما في ظل الأوضاع السياسية الراهنة. كما أود الإشارة إلى خضوع المؤسسات الأهلية للتدقيق داخليا وخارجيا. الأمر الذي يجب أن يشكل الأساس لعملية تقييم هذه المؤسسات.

د. نصر عبد الكريم- خبير اقتصادي واستاذ في جامعة بيرزيت

الاستطلاع يبقى انعكاس لانطباع تولد لدى المجتمع وليس حقيقة تعكس أدلة وثبوتيات. خاصة فيما يتعلق بما ورد حول الفساد في الفئات العليا المتمثلة بالإدارات ورؤساء المجالس الإدارية وارجع ذلك لعدم وجود احتكاك وتعامل مباشر من قبل المواطن الفلسطيني وإدارات مثل هذه المؤسسات. وأود التأكيد على الفرق بين البيئة الحاضنة للفساد وممارسات الفساد. كما أشير إلى أن الواقع السياسي والمنحى القانوني يعزز الكثير من ممارسات الفساد ويشجع البيئة الحاضنة له.

السيد جهاد حرب- باحث وأستاذ جامعي

تؤدي استطلاعات الرأي العام ليس فقط وظيفة معرفة توجهات الناس واعتقاداتهم حول القضايا المعروضة للفحص بل أيضا تهدف إلى مساعدة صناع القرار في ترشيد قراراتهم والاسترشاد بآراء المواطنين عند رسم السياسات واتخاذ القرارات. أستطيع القول أن نتائج الاستطلاع لحالة الفساد في فلسطين خلال عام 2008 تشير إلى ارتفاع حالة الوعي لدى الجمهور الفلسطيني بأهمية مكافحة الفساد من خلال عملية ابلاغ الجهات المعنية والمخولة باستقبال الشكاوى. إلا إن ثلث المستطلعين افادوا أن غياب سيادة القانون والمحاسبة كان سببا رئيسا في انتشار الفساد.

ملحق: استمارة الدراسة

استطلاع حول آراء المواطنين بقضايا ذات علاقة بالفساد في الأراضي الفلسطينية 2008

Q0: هل تعتبر الأفعال التالية فسادا؟		نعم	لا	لا اعرف
	Q0_1: قيام مدير بنقل مجموعة من اجهزة الكمبيوتر من مكان الى آخر دون الالتزام بالاجراءات الادارية			
	Q0_2: في مؤسسة ما لم يقم الموظف باغلاق جهاز الكمبيوتر الخاص به لدى مغادرته لمكان العمل			
	Q0_3: قيام مؤسسة ما بتعيين موظف دون الاعلان عن الوظيفة واجراء المقابلات			
	Q0_4: قيام ابن مسؤول باستخدام سيارة والده الحكومية			
	Q0_5: قيام مدير بتحويل مبلغ من مشروع معين للمؤسسة لتشغيله في مشروع آخر للمؤسسة			
	Q0_6: قيام مسؤول حزبي يرأس مؤسسة اهلية بارسال المساعدات الانسانية التابعة لمؤسسته الى قريته			
	Q0_7: قدم احد المواطنين مبلغا من المال لأحد موظفي المعابر لتسهيل مروره دون انتظار			
	Q0_8: قيام احد المسؤولين بارساء عطاء توريد مواد غذائية على شركة توريد يشغل عضوية مجلس ادارتها.			

	Q1a: رتب/ي حسب رأيك الأشكال التالية للفساد من الأكثر انتشارا إلى الأقل انتشارا في القطاع الحكومي **(المؤسسات والوزارات التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية)**
	الرشوة
	الواسطة، المحسوبية والمحاباة في المعاملات العامة والتعيينات
	انفاق المال العام على مصالح خاصة
	استخدام المصادر والممتلكات العامة شخصيا (مثل سيارة حكومية،تلفون حكومي...الخ)
	Q1b: رتب/ي حسب رأيك الأشكال التالية للفساد من الأكثر انتشارا إلى الأقل انتشارا في القطاع الأهلي **(المؤسسات الأهلية (NGO's))**
	الرشوة
	الواسطة، المحسوبية والمحاباة في تقديم الخدمات
	الواسطة، المحسوبية والمحاباة في التعيينات للوظائف
	استخدام مصادر وممتلكات المؤسسة لاغراض شخصية(مثل سيارة، تلفون المؤسسة...الخ)
	Q1c: رتب/ي حسب رأيك الأشكال التالية للفساد من الأكثر انتشارا إلى الأقل انتشارا في القطاع الخاص **(المؤسسات التمثيلية الخاصة بالقطاع الخاص، الشركات المساهمة العامة، الشركات الأجنبية (العابرة للقارات))**
	الرشوة
	الواسطة، المحسوبية والمحاباة
	تخصيص مكافآت كبيرة لاعضاء مجلس الادارة
	المحسوبية والمحاباة في التعيينات في القطاع الخاص
	استخدام مصادر الشركة لاغراض شخصية (مثل سيارة الشركة، تلفون...الخ)

Q2a: رتب/ي حسب رأيك أكثر ثلاث مؤسسات عانت من انتشار الفساد فيها خلال العام 2008. مبتدأ بالمؤسسة الأكثر فسادا إلى الأقل.

	1. مؤسسة الرئاسة	2. المؤسسات الرسمية الوزارية المدنية	3. المؤسسات الرسمية الأمنية والعسكرية
	4. المؤسسة القضائية	5. المؤسسة التشريعية (المجلس التشريعي والنواب)	6. الأحزاب والفصائل الفلسطينية
	7. مؤسسات القطاع الأهلي	8. مؤسسات القطاع الخاص	9. المؤسسات الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية
	10. أخرى: حدد/ي:		

Q2b: رتب/ي حسب رأيك أكثر ثلاث خدمات انتشر فيها الفساد خلال العام 2008. مبتدأ بالخدمة الأكثر فسادا إلى الأقل..	
1. التعيينات/ الوظائف 2. الخدمات الصحية 3. الخدمات التعليمية 4. توزيع المساعدات الاجتماعية العينية والمالية	
5. تراخيص مزاولة المهن والأعمال 6. خدمات الشرطة وأجهزة الأمن. 7. خدمات المحاكم الفلسطينية.	
8. الجمارك والضريبة 9. الخدمات العامة (المياه، الكهرباء، الاتصالات.....الخ)	
10. المعاملات المدنية (الجوازات، الهويات، طلبات لم الشمل...الخ) 12. خدمات تسجيل الأراضي 13. لا اعرف	
14. أخرى/ حدد/ي.....	

Q2c: ما هو مصدر معلوماتك حول انتشار الفساد في الخدمات السابقة			
		نعم	لا
	Q2c_1: تعرضت شخصيا لحالة فساد (كنت ضحية)		
	Q2c_2: شاهدت حالة فساد (شاهدا)		
	Q2c_3: احد أفراد عائلتي تعرض أو شاهد حالة فساد		
	Q2c_4: سمعت من المواطنين		
	Q2c_5: قرأت في مطبوعات أو نشرات عن انتشار الفساد فيها		

	Q2d: الأسباب التالية ساهمت في انتشار الفساد رتبها حسب الأكثر أهمية من وجهة نظرك؟
	1_غياب سيادة القانون والمحاسبة
	2 _ضعف المؤسسات الرقابية
	3_عدم وجود تشريعات عقابية كافية
	4_عدم وجود هيئة مستقلة لمكافحة الفساد
	5_تدفق كثير من المنح والهبات الخارجية في وقت قصير وبمشاركة من مؤسسات دولية
	6_الاحتلال الإسرائيلي ودوره في خلق بيئة مشجعة على الفساد

	Q3: باعتقادك هل حصل تغيير في مستوى الفساد خلال العام 2008؟
	1. نعم، ازداد 2. نعم، انخفض 3. لم يتغير 4. لا أعرف 5. لا جواب

Q4: رتب/ي حسب رأيك الفئات التالية من الفئة الأكثر ممارسة لأفعال الفساد إلى الفئة الأقل ممارسة لأفعال الفساد خلال العام 2008	القطاع الأهلي	القطاع الخاص	القطاع العام
1. الفئة العليا (وزراء،وكلاء وزارات ، رؤساء مجالس إدارة..)			
2. الفئة الأولى (مدراء عامون، مدراء تنفيذيون ومدراء دوائر)			
3. الفئة الثانية (الموظفون العاديون)			

	Q5: حسب رأيك، رتب/ي المجالات التالية من الأكثر تضررا من الفساد إلى الأقل تضررا خلال العام 2008
	1_الوضع الاقتصادي
	2_الوضع السياسي
	3_الثقافة والقيم المجتمعية
	4_حقوق الإنسان والحريات
	5_ثقة الدول المانحة
	6_حقوق الفئات المهمشة (نساء، أطفال، ذوي احتياجات خاصة)

Q6: في مكافحة الفساد ما هو تقييمك لأداء كل من الآتية خلال العام 2008:	
Q6_1: القطاع العام 1. لعب دور فاعلا 2. لعب دور متواضع 3. ليس له دور 4. لا اعرف	
Q6_2: القطاع الخاص 1. لعب دور فاعلا 2. لعب دور متواضع 3. ليس له دور 4. لا اعرف	
Q6_3: القطاع الأهلي 1. لعب دور فاعلا 2. لعب دور متواضع 3. ليس له دور 4. لا اعرف	

Q7A: هل حصل خلال العام 2008 وتعرضت/ي أو كنت شاهدا/ة أو ضحية أنت أو احد أفراد أسرتك لحالة فساد				
Q7A_1: نعم تعرضت شخصيا بحكم وظيفتي	نعم	لا	3. لا ينطبق / لا يعمل	
Q7A_2: نعم كنت شاهدا	1. نعم	2. لا		
Q7A_3: نعم كنت ضحية	نعم	لا		
(في حال تمت الإجابة على الثلاث نقاط بلا انتقل إلى Q8A)				
Q7B: كم عدد الحالات التي تعرضت لها او كنت شاهدا /ة عليها او ضحية لها انت او احد افراد اسرتك 1. من 1-3 حالات 2. من 4 - 6 حالات 3. أكثر من 6 حالات				
Q7C: حدد/ي القطاع الذي حصلت فيه حالة او حالات الفساد التي تعرضت/ي لها او كنت شاهدا /ة او ضحية لها.				

		نعم	لا
Q7C_1: مؤسسة الرئاسة			
Q7C_2: المؤسسات الرسمية الوزارية المدنية			
Q7C_3: المؤسسات الأمنية والعسكرية			
Q7C_4: المؤسسة القضائية			
Q7C_5: المؤسسة التشريعية			
Q7C_6: الأحزاب والفصائل الفلسطينية			
Q7C_7: مؤسسات القطاع الأهلي			
Q7C_8: مؤسسات القطاع الخاص			
Q7C_9: أخرى: حدد.....			

Q7D: كيف تم التعامل مع آخر حالة فساد من قبلك أو من قبل احد أفراد أسرتك تعرضت/ي لها أنت أو احد أفراد أسرتك
1. لم يتم فعل شي بخصوصها. 2. تم تقديم شكوى للجهات المختصة بنفس المؤسسة.
3. تم تقديم شكوى رسمية للجهات الرسمية المخولة باستقبال الشكاوى. 4. لا اعرف
5. لم أتعرض انا أو احد أقربائي لحالة فساد 6. غير ذلك/ حدد.....

Q8A: لو حصل و تعرضت/ي لحالة فساد فهل ستقوم/ين بالإبلاغ عنها فيما لو كنت:			
		نعم	لا
	Q8A_1: شاهد/ة على فعل فساد		
	Q8A _2: ضحية لارتكاب فعل فساد		
	Q8B: هل أنت على دراية بالجهات المخولة باستقبال شكاوى الفساد: 1. نعم 2. لا		
	Q9: كيف تقيم/ي معرفتك باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد 1. لم اسمع بهذه الاتفاقية 2. سمعت بها ولم اطلع عليها 3. سمعت بالاتفاقية واطلعت عليها		

الجزء السابع: خلفية المبحوث	
	B1. الجنس: 1. ذكر 2. أنثى
	B2. العمر بالسنوات الكاملة ..... (يجب أن يكون فوق 18 عام)
	B3. الحالة الاجتماعية: 1. أعزب 2. متزوج 3. مطلق 4.أرمل 5. منفصل
	B4. المستوى التعليمي: 1. المرحلة الأساسية فما دون 2. ثانوي - دبلوم 3. جامعي فأكثر
	B5.الحالة العملية: 1. يعمل 2. لا يعمل **(انتقل إلى B7)**
	B6: قطاع العمل: 1. القطاع الخاص 2. القطاع الحكومي 3. الأهلي (NGO,s.) 4. الوكالة (UNRWA) 5. . مؤسسة دولية
	B7. المحافظة:.....
	الباحث:.....
	تاريخ جمع البيانات:..../...../2009
	التجمع السكاني:.....
	الوقت المستغرق لتعبئة الاستمارة

من إصدارات الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة - أمان

- تقرير حول «هيئة البترول -بين التقييم والتقويم»
- تقرير حول بيئة النزاهة والشفافية في قطاع المياه الفلسطيني
- تقرير حول تضارب المصالح في بعض المؤسسات الفلسطينية (مفاهيم وممارسات)
- تقرير «نزاهة العقود الإدارية على ضوء قانوني العطاءات للأشغال الحكومية واللوازم العامة»
- تقرير «مراجعة نقدية للقرار بقانون لسنة 2007 بشأن غسل الأموال»
- تقرير حول التجربة الفلسطينية في مكافحة غسل الأموال
- تقرير الإصلاح المالي والإداري في المؤسسة الأمنية الفلسطينية
- تقرير المنح والمساعدات الخارجية المقدمة للهيئات المحلية
- تقرير المعطاءات الحكومية
- تقرير الأداء المالي للسلطة الفلسطينية . الإيرادات والنفقات خلال عامي 2006-2007»
- تقرير استخدام المال العام في مؤسسات السلطة الفلسطينية
- تقرير حول سلطة المياه
- تقرير إدارة قطاع الأراضي في فلسطين
- تقرير النزاهة والشفافية والمساءلة في الخدمات الصحية الحكومية - العلاج في الخارج- الإدخال للمستشفيات - صرف الأدوية
- تقرير حق المواطن في الحصول على المعلومات العامة - في الجهاز المركزي للإحصاء - وزارة المالية - الأرشيف الوطني
- تقرير إشكاليات الفصل بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني(حالة السلطة القضائية)
- تقرير حق المواطن في الحصول على المعلومات العامة - في السلطة القضائية الفلسطينية
- تقرير إشكاليات الفصل بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني(حالة السلطة التشريعية)
- تقرير إشكاليات الفصل بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني. السلطة التنفيذية مؤسستا الرئاسة ومجلس الوزراء
- تقرير التعيينات الإدارية في الحكومة العاشرة - كما وردت في قرارات مجلس الوزراء
- تقرير حق المواطن في الحصول على المعلومات العامة - في المجلس التشريعي
- دراسة حول أجهزة الرقابة وأنظمة المساءلة في القطاع العام الفلسطيني
- دراسة حول السياسات والتشريعات الفلسطينية في مكافحة الفساد
- تقرير الإدارة العامة لمؤسسات الدولة غير الوزارية في فلسطين
- تقرير الفساد والفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني (النساء. الأطفال. المعوقون)
- كتاب مؤتمر أمان الثالث: صراع الصلاحيات وغياب المسؤوليات
- تقرير تضارب المصالح في السلطة الوطنية الفلسطينية
- نشرة إخبارية_العدد الثاني: الحملة الوطنية لمكافحة الفساد ودعم وتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- نشرة إخبارية_العدد الأول: الحملة الوطنية لمكافحة الفساد ودعم وتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد
- منهاج دراسي جامعي «النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد»

ألاعضاء المؤسسون:

1. المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية – مفتاح "رام الله"

رام الله - هاتف: 02 2989490 فاكس 02 2989492

القدس - هاتف 02 5851842 فاكس 02 5835184

البريد الالكتروني : info@miftah.org

الصفحة الالكترونية: www.miftah.org

2. الملتقى الفكري العربي "القدس"

القدس هاتف :02 6264774 فاكس : 02 6264338

البريد الالكتروني:: info@multaqa.org

الصفحة الالكترونية: www.multaqa.org

3. المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية – مواطن "رام الله"

هاتف:02 2951108

فاكس: 02 2960285

البريد الالكتروني: muwatin@muwatin.org

الصفحة الالكترونية: www.muwatin.org

4. مركز الميزان لحقوق الإنسان " غزة "

هاتف :08 2820442

فاكس:08 2820447

البريد الالكتروني:info@mezan.org

الصفحة الالكترونية : www.mezan.org

5. مركز التجارة الفلسطيني "بال تريد"

تلفون : 02 2408383

فاكس: 02 2408370

البريد الالكتروني : info@paltrade.org

الصفحة الالكترونية : www.paltrade.org

6. المركز الفلسطيني للعلاقات الخارجية "غزة"

هاتف:08 2836617

فاكس:08 2836627

البريد الالكتروني: cfr-pal@hotmail.com

حقوق الطبع والنشر محفوظة للائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة-أمان

عمارة الريماوي - ط1 - شارع الارسال - رام الله
ص.ب 69647 القدس 95908
هاتف: 02 2989506 \ 02 2974949
فاكس: 02 2974948
البريد الالكتروني: aman@aman-palestine.org
الصفحة الالكترونية: www.aman-palestine.org

مكتب غزة: شارع الحلبي - عمارة الحشام - ط1
هاتف: 082884767 فاكس: 082884766

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة
aman أمان
Transparency Palestine

برنامج امان بتمويل مشكور من حكومتي هولندا والنرويج